

الحوار الاجتماعي والاصلاح الضريبي بالمغرب

عبد العالي اجناح

باحث في المالية العمومية والجبايات

أستاذ زائر بكلية العلوم القانونية، الاقتصادية والاجتماعية عين الشق - الدار البيضاء.

ملخص:

إن التماسك الاجتماعي، بصفته عاملا من عوامل الاستقرار الاجتماعي والسياسي، ينبغي أن يكون في قلب انشغالات أطراف الحوار الاجتماعي. تتمثل هذه الانشغالات في إعادة النظر في النظام المتبع في خلق الثروات وإعادة توزيعها، وفي قدرته على تنمية الطبقة الشغيلة والرفع من قدرتها الشرائية، وذلك بطريقة تضمن المزيد من الفعالية، ومن العدالة والا نصاف الاجتماعيين.

ولاشك أن النظام الضريبي يعد أحد أهم مكونات هذه الآلية، وأن أي تشخيص لحالته ولتطوره ينبغي أن يقاس بهذا المقياس.

الكلمات المفتاحية:

الحوار الاجتماعي، التماسك الاجتماعي، النظام الضريبي، العدالة الجبائية.

Abstract :

Social cohesion, as a factor of social and political stability, should be at the heart of the concerns of the parties to social dialogue. These concerns include the rethinking of the system of wealth creation and redistribution, its ability to develop the working class and increase its purchasing power in a way that ensures greater efficiency, justice and social equity. There is no doubt that the tax system is one of the most important components of this mechanism, and that any diagnosis of its condition and development should be measured by this measure.

Keywords :

Social dialogue, social cohesion, taxation, and fiscal justice.

مقدمة:

حسب منظمة العمل الدولية يعتبر الحوار الاجتماعي كل عملية تفاوض أو مشاور أو تبادل معلومات بين ممثلي الحكومات وأرباب العمل والعمال حول قضايا مشتركة ومتعلقة بالسياسة الاقتصادية والاجتماعية¹.

في هذا الصدد، يشكل الحوار الاجتماعي² سمة مميزة للمؤسسات الحديثة من خلال اعتماد الحوار كثقافة شائعة في فض النزاعات الاجتماعية وتحقيق السلم الاجتماعي وضمان التوازن بين الحقوق والواجبات.

تتمثل أهداف الحوار الاجتماعي في تعميق المشاركة الديمقراطية للأطراف المعنية في الحوار، المساهمة في إيجاد الحلول للمسائل الاقتصادية والاجتماعية الهامة وحماية الحقوق الأساسية للعامل كظروف العمل اللائق-المساواة في العمل-الحماية الاجتماعية...

إن التماسك الاجتماعي، بصفته عاملا من عوامل الاستقرار الاجتماعي والسياسي، ينبغي أن يكون في قلب انشغالات أطراف الحوار الاجتماعي. تتمثل هذه الانشغالات في إعادة النظر في النظام المتبع في خلق الثروات وإعادة توزيعها، وفي قدرته على تنمية الطبقة الشغيلة والرفع من قدرتها الشرائية، وذلك بطريقة تضمن المزيد من الفعالية، ومن العدالة والا نصاف الاجتماعيين³.

ولا شك أن النظام الضريبي يعد أحد أهم مكونات هذه الآلية، وأن أي تشخيص لحالته ولتطوره ينبغي أن يقاس بهذا المقياس⁴.

بالإضافة إلى ذلك، إن الظرفية الاقتصادية الراهنة، تضع النظام الضريبي في قلب النقاش حول السياسة الاقتصادية والاجتماعية. هذا النقاش لا يمكن أن يؤول إلى أكله ويفضي إلى توصيات مفيدة إلا على أساس تشخيص شامل للنظام الضريبي، سواء على مستوى بنيته وأسس التوزيعية أم فيما يخص تطبيقه وتدبيره اليومي من قبل الإدارة ودافعي الضرائب، وكذا النظرة إليه من قبل الأطراف المعنية.

I - تشخيص النظام الضريبي :

إن أزمة النظام الضريبي المغربي ليست وليدة اليوم بل هي وليدة الاختيارات الاقتصادية والاجتماعية المعتمدة في بلادنا منذ بداية عقد الستينيات، ورغم الإصلاح الجبائي الكبير الذي تم اعتماده خلال عقد الثمانينات والذي استهدف عصنة البنات الجبائية من خلال تعديل السياسة الجمركية واعتماد الضريبة على القيمة المضافة والضريبة على الشركات والضريبة العامة على الدخل، إلا أن المضمون الجبائي ظل على حاله بمعنى أنه ظل يحابي رأس المال والبرجوازية على حساب العمل والعمال وعموم المأجورين خصوصا وان تضريب الرواتب وأجور الموظفين والعمال يتم عند المنبع بحيث تنعدم امكانية التملص الضريبي،⁵ بينما الضرائب على رأس المال والشركات وعلى المهن الحرة فحدث ولا حرج، حيث

[1] سعاد التتالي، الحوار الاجتماعي بين الموائمة الدولية والنشريات الوطنية - نشر في الاتحاد الاشتراكي يوم 08-05-2014
 [2] اهتمام المغرب، منذ الاستقلال، بإنشاء عدة أجهزة وطنية للتشاور والمفاوضة المهنية، إلا أن تجربته في ممارسة الحوار الاجتماعي انطلقت منذ البلاغ الرسمي للحوار الاجتماعي بتاريخ 19 ماي 1994 تنفيذ التعليمات صاحب الجلالة المغفور له الملك الحسن الثاني بطيب الله إثر ايم مناسبة خطاب العرش والرسائل الملكية السنة 1994 .
 تقرير حول الحوار الاجتماعي لقطاع الاعمال بتاريخ 30 أبريل 2013 (حصيلته تنفيذ التزامات اتفاق 26 أبريل 2011 والاتفاقات القطاعية.
 [3] تقرير المجلس الاقتصادي الاجتماعي، النظام الضريبي المغربي : التنمية الاقتصادية والتماسك الاجتماعي 2012 ص 16
 [4] تقرير المجلس الاقتصادي الاجتماعي، النظام الضريبي المغربي : التنمية الاقتصادية والتماسك الاجتماعي 2012 ص 17،
 [5] عيد السلام أديان مة النظام الضريبي www.m.ahewar.org/s.asp

تخضع مصادرهم الاقتصادية لتصريح المعنيين بالأمر ولوضعيتهم الاقتصادية والاعلان الدائم عن "الخسارة" وعن رقم أعمال أقل من الحقيقة، وهو ما يفتح الباب على مصراعيه أمام التملص الضريبي.

لتشخيص أي نظام ضريبي لا بد من التطرق إلى عنصرين أساسيين هما: **الضغط الضريبي والبنية الضريبية**.

1- الضغط الضريبي :

بالنسبة للضغط الضريبي (حاصل المداخل الضريبية على الناتج الوطني الخام) يصل إلى 23 % وهو معدل عادي على اعتبار أنه يقع ضمن المعدل العالمي الذي يتأرجح بين 20 % و 25 % . إذن لا يمكننا الحديث عن إرهاب فوق العادة للملزمين⁶.

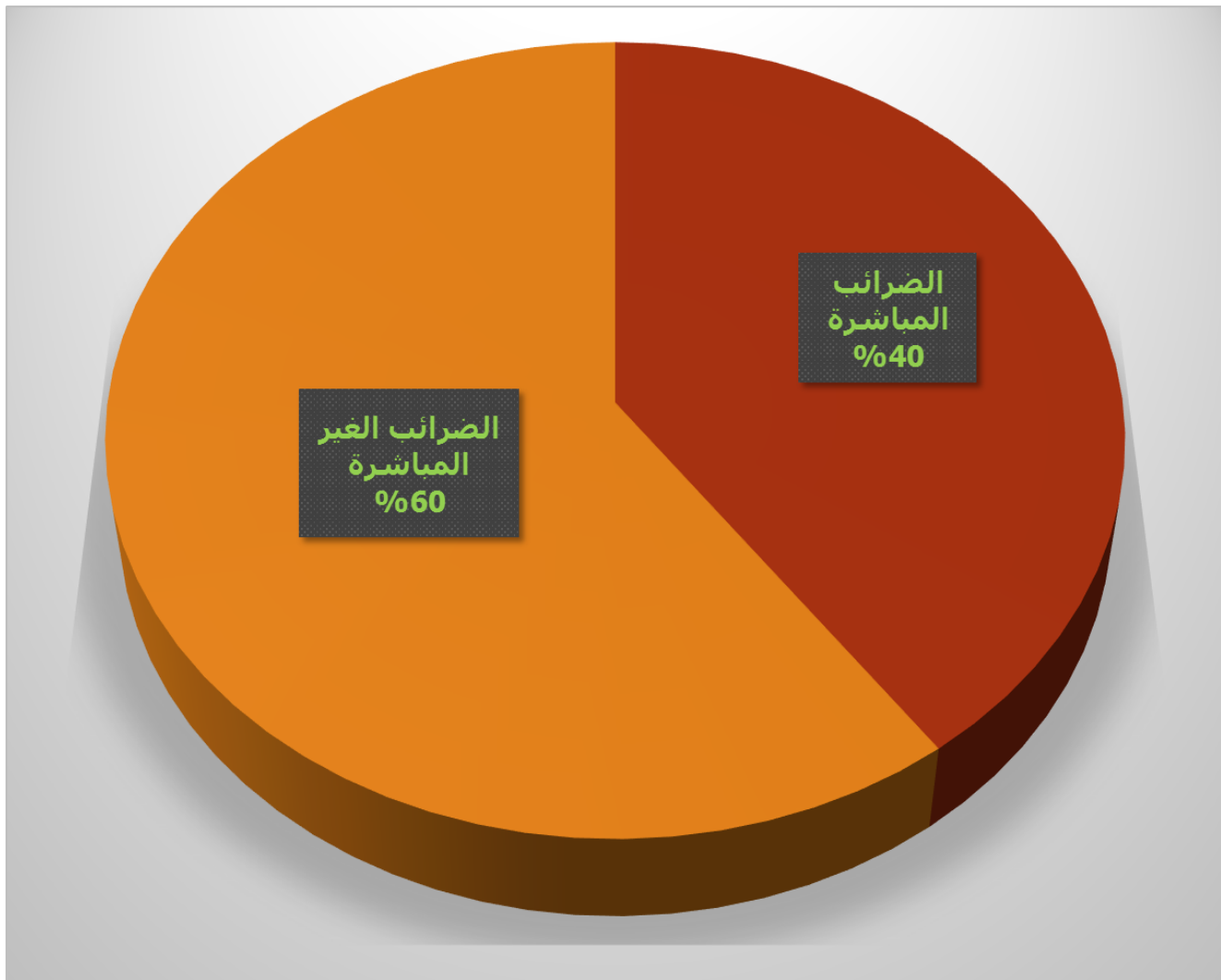
2- البنية الضريبية :

تعاني البنية الضريبية في المغرب من اختلال كبير يتمثل في سيطرة الضرائب الغير المباشرة التي تتميز بمردوديتها وطابعها اللا منصف واللا عادل.

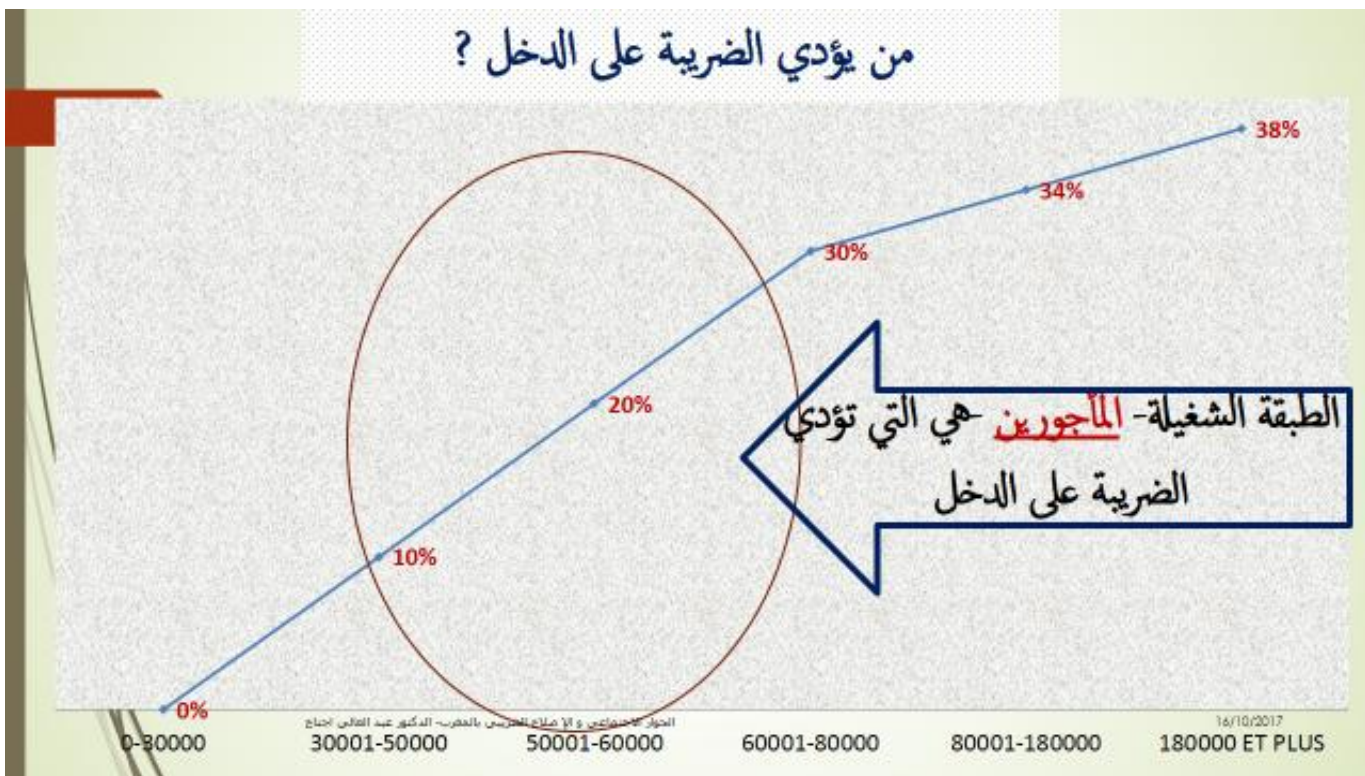
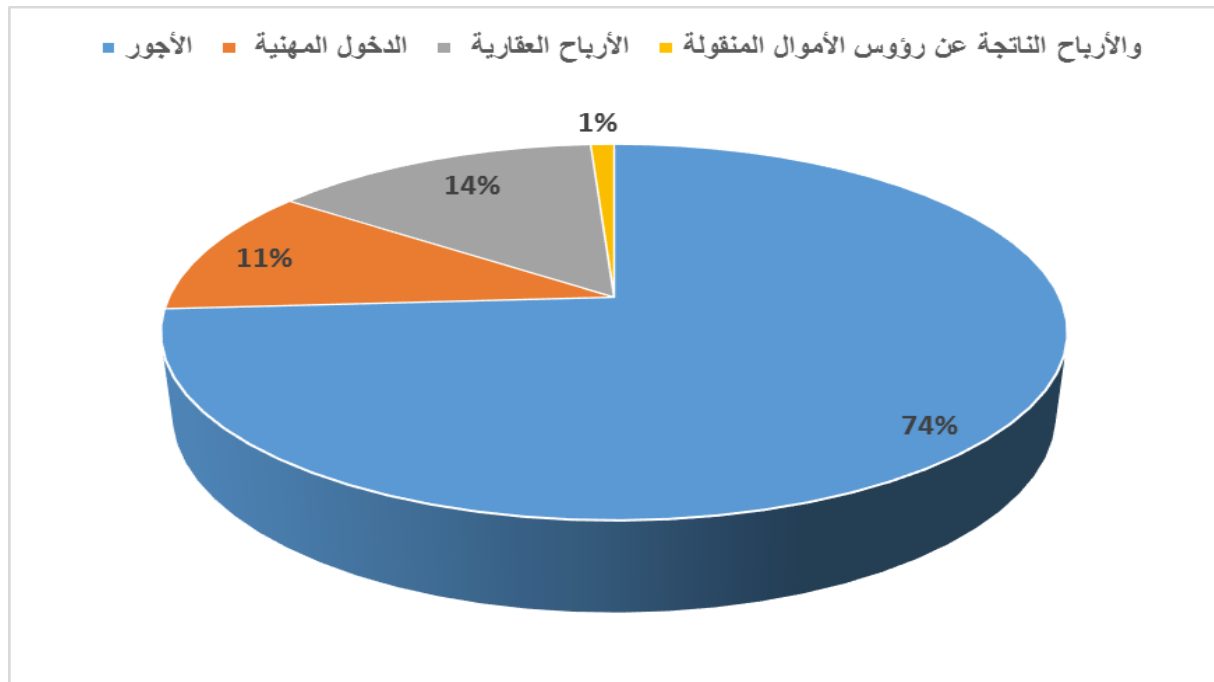
إذ تساهم حسب القانون المالي لسنة 2017⁷ بحوالي 60% مقابل 40 % من الموارد تساهم بها الضرائب المباشرة⁸.

بالإضافة إلى تمركز الضغط حول ثلاث ضرائب أساسية: الضريبة على القيمة المضافة والضريبة على الشركات والضريبة على الدخل حيث تمثل ما بين 76 و 77% من المداخل الضريبية. فأي إصلاح ضريبي إذن يجب أن يمر عبر هذه الضرائب الثلاث التي تعاني هي الأخرى من اختلالات:

⁶نجيباًقصبي، السياسة الضريبية في المغرب بوسيل لإصلاح إقرار نظام مضريبي عادل، المعهد للإحصاء والاقتصاد التطبيقي
⁷القانون المالي رقم 16.7 للسنة المالية 2017
⁸نجيباًقصبي، السياسة الضريبية في المغرب بوسيل لإصلاح إقرار نظام مضريبي عادل، المعهد للإحصاء والاقتصاد التطبيقي



فالنسبة للضريبة على الدخل: التي تشكل من الضريبة على الأجور التي تساهم بـ 74 %، والضريبة على العقار التي يمثل 14% والضريبة المالية التي تمثل 1% والضريبة على الفلاحة التي لا تساهم بأي شيء بفعل الاعفاءات اللامنتطقية واللا مبررة لقطاع الفلاحة. من خلال هذا التوزيع يتضح أن الضريبة على الدخل تتمركز بشكل أساسي حول الأجور.



أن النظام التصاعدي لأسعار الضريبة على الدخل، يعاني بعض الاختلالات، خاصة ما يتعلق بالحد الأدنى المعفى من هذه الضريبة الذي يبقى ضئيلاً، وأيضاً ما يخص تصاعد الأسعار بشكل قوي بالنسبة للدخول الصغرى والمتوسطة وانخفاض شدة التصاعد بالنسبة للدخول العليا.

مما يؤثر سلبا على العدالة الجبائية، ويجعل من الدخل المتوسطة هي الدخل الأكثر مساهمة في هذه الجبائية، نظرا لاتساع شريحتها ولارتفاع النسبي للأسعار المطبقة عليها.

أما بالنسبة للشركات فتمركز الضريبة حول شركات معينة في حين تظل أغلب الشركات خارج دائرة واجب تحملات مصاريف الدولة حيث أن 69 % من الشركات تعلن نتائج سلبية أو محايدة. في ظل هذه الاختلالات يبقى النظام الضريبي عاجزا عن تغطية مصاريف الدولة. حيث أن الموارد الضريبية لا تعطي سوى 62% من المصاريف الشيء الذي يدفع الدولة إلى تغطية عجز 40 % المتبقية عن طريق الاستدانة. مما يؤكد على أن هناك أوعية جبائية هامة لا يتم إخضاعها للضريبة أو يتم تضريبها على نحو ضعيف⁹.

إن الضريبة على القيمة المضافة هي " ضريبة عمياء " لا تميز بين أصناف الملزمين ، وبالرغم من أنها ضريبة على رقم المعاملات على مجموعة من العمليات الاقتصادية وعمليات الاستيراد، فإن المستهلك الأخير هو الذي يؤديها، كيفما كان موقعه الاجتماعي ومستوى دخله، وهي ضريبة تطبق بأسعار مختلفة تتراوح ما بين 0% و 20%، عن طريق إدماجها في "السعر الشامل T.T.C" لمنتج أو خدمة معينة أو عملية تداول محددة، وبالتالي فجميع المواطنين يؤدون هذه الضريبة بشكل غير مباشر خلال قيامهم بعمليات الاستهلاك، أخذ بعين الاعتبار بعض الإعفاءات أو الأسعار الخاصة التي تستفيد منها عدد من المواد المستهلكة على نطاق واسع¹⁰.

وعليه فوفرة مداخل الضريبة على القيمة المضافة، راجع بالأساس لكثرة الملزمين الخاضعين لهذه الضريبة، المنحدرين من جميع طبقات وفئات المجتمع، حيث تتم عمليات الاستهلاك بشكل يومي، كما أن أداء هذه الضريبة بشكل تلقائي أو "خفي"، يقلل من حالات مقاومتها من طرف الخاضعين لها.

إذ ليس من المعقول ولا من العدل ولا من المستدام أن تبقى مردودية نظامنا الضريبي مبنية - ومركزة على فئة محدودة من الملزمين¹¹.

- هل من العدل أن 74 % من حصيللة الضريبة على الدخل تأتي من المأجورين؟

- هل من المنطق أن تساهم أقل من 2 % من الشركات بأكثر من 80 % من محصول الضريبة على الشركات؟ - هل من العدل أن أكثر من 69 % من الشركات تصرح بالعجز دون احتساب الشركات الحديثة النشأة؟

إن نحن أمام نظام ضريبي لا يحقق لا العدالة ولا السيادة المالية¹².

بالإضافة إلى هذا الواقع لابد من الإشارة كذلك إلى التآكل المتزايد للقاعدة الضريبية الناتج من جهة عن تزايد وتعدد الإعفاءات الضريبية¹³ غير المنتجة اقتصاديا أو اجتماعيا والتي تتجاوز اليوم 3% من الناتج الداخلي الخام . وإلى التآكل

9 عبد السلام أديباز مة النظام الضريبي www.m.ahewar.org/s.as

10 عصام القرني - من يدفع الضرائب بالمغرب؟ www.hespress.com/writers/

11 عبد السلام أديباز مة النظام الضريبي www.m.ahewar.org/s.as

12 نجيب أقصبي، السياسة الضريبية في المغرب: سبل إصلاح إقرار نظام ضريبي عادل، المعهد للإحصاء والاقتصاد التطبيقي

13 آخر التقارير الصادرة عن وزارة الاقتصاد والمالية الخاصة بالنفقات الجبائية، ويتعلق الأمر بالتقرير المرفق بمشروع قانون مالية سنة 2017، نجد بأن هذه النفقات (الامتيازات) موزعة بين مختلف الضرائب والرسوم الوطنية، إلا أن الضريبة على القيمة المضافة تأتي في مقدمة الضرائب الأكثر استفادة من هذه النفقات بما يزيد عن 15 مليار درهم بالنسبة لقانون مالية سنة 2016، تليها في ذلك واجبات التسجيل والتبتر بما يفوق 5,5 مليار درهم، وبعدها الضريبة على الشركات بأكثر من 5 مليارات درهم، ثم الضريبة على الدخل بحوالي 4 مليارات درهم.

الناجم عن استفحال ظاهرة التملص الضريبي والقطاع غير المهيكّل وما ينجم عن ذلك من تأثير سلبي على التنمية الاقتصادية والعدالة الاجتماعية.

لذلك، فإن توسيع الوعاء الضريبي ومراجعة الإعفاءات غير المبررة وإدماج القطاع غير المنظم تأتي على رأس أولويات الإصلاح الضريبي.

II - منطلقات الإصلاح الضريبي على ضوء أهداف الحوار الاجتماعي¹⁴

إصلاح النظام الضريبي في المغرب يمر عبر إصلاح الضرائب الحالية واقتراح ضرائب أخرى وذلك عن طريق وضع إصلاح ييسر في اتجاه توسيع الوعاء الضريبي وفرض مستوى إنفاق يجعل المواطن أمام واجب وطني وليس أمام عبئ ضريبي يثقل كاهله. في هذا الصدد،

يتعين علينا إصلاح النظام الضريبي المغربي بأن نعيد بناء ألقاب الهندسة العامة، التي ينبغي أن تتفق قائمة على الضرر انبثاقاً عن الكبري، أي الضريبة على القيمة المضافة، والضريبة على الدخل، والضريبة على الشركات، وكذا بالنصوص التي تحدد تفاصيلها كما تحدد الممارسة الضريبية على أرض الواقع. ويمكن تحديد المبادئ الرئيسية في المحاور التالية:

توزيع عادل للعبء الضريبي، وحماية القدرة الشرائية للطبقة الشغيلة والمتوسطة:

لقد أصبح توسيع القاعدة الضريبية مسألة عدالة وإنصاف بقدر ما هو مسألة مداخيل للدولة وضغط ضريبي على دافعي الضرائب. ففرض دفع الضرائب، أو على الأقل الشعور بأنها مرتفعة جداً، لا يعود إلى مقدار الضريبة في حد ذاتها بقدر ما يعود إلى الشعور بأن الناس لا تؤدي ضرائبها بالطريقة ذاتها، وأن قسمة الأعباء الضريبية ليست عادلة. فيما يخص الضريبة على الدخل، لا جدال اليوم في أن أصحاب المهن الحرة، ومثلهم التجار والوسطاء وكل من دخلوا في مجالهم، لا يتحملون العبء الضريبي ذاتها الذي يتحملها الأجراء. ولذلك لا بد من مجهود يفضي إلى تحقيق التوازن.

نظام ضريبي يتحمل جزءاً من تمويل التغطية الصحية، من أجل تفادي زيادة الضغط على الأجور وكلفة الأجراء

يبلغ الضغط الضريبي اليوم ما مقداره 22 بالمائة بالنسبة إلى الأجور القريبة من الحد الأدنى للأجور. فإن من الضروري العمل على الحلول دون تجاوز الضغط الاجتماعي والضريبي حدوده الحالية، مع العمل على دراسة وإحداث سبل إضافية لتمويل التغطية الاجتماعية.

في إطار الإصلاحات التي تهتم أنظمة التقاعد والأشكال الجديدة من التغطية الصحية، يمكن استعادة التوازن المالي، عبر تمويل يقوم جزئياً على الضريبة على القيمة المضافة، التي يتعين بالتالي العمل على إصلاحها. تسير التدابير المقترحة أدناه في اتجاه أهدافها المعلنة، ويجب التأكيد على أنها، تلك هي السبل الوحيدة لضمان انسجامها واضطرابها لا عهاب دور القاطرة المنشود.

نظام ضريبي يتيح إرساء مناخ من الثقة بين الإدارة الضريبية ودافعي الضرائب:

¹⁴ تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي، النظام الضريبي المغربي: التنمية الاقتصادية والتماسك الاجتماعي 2012 ص. 28

يقتضي إرساء مناخ من الثقة بين إدارة الضرائب ودافعي الضرائب بالضرورة قدرا أكبر من الشفافية ومن وضوح القواعد وبالتالي:

- فإن نشر جداول احتساب الضرائب في مجال العقار،

- وتوضيح قواعد تحديد نتائج المقاولات.... تمثل كلها إجراءات من شأنها الحد من الاعتباط الضريبي وإعادة الثقة.

إصلاح الضرائب الحالية:

الضريبة على الدخل IR

- احتساب حصص الضريبة على الدخل في ارتباط مع نسب التضخم، حفاظا على القدرة الشرائية للطبقة الشغيلة؛
 - توسيع دائرة التخفيض من الاقتطاعات حسب الأشخاص المعالين لتشمل الفروع والأطراف (الإخوة والأخوات) (المعالة، ودائما في حدود ستة أشخاص؛
 - رفع حصة التخفيض لكل شخص معال من 30 إلى 60 درهما؛
 - الرفع تدريجيا من الشريحة المعفاة من الضريبة على الدخل إلى 4000 درهم؛
 - عقلنة أسعار هذه الضريبة لاسيما مراجعة أسعارها الإبرائية وجدول أسعارها التصاعدي.
 - الأخذ بعين الاعتبار للتكاليف التي تتحملها الأسرة في اعتماد نظام مضريبي شمل جميع دخل الأسرة
 - خصم بعض التكاليف التي قد تتحملها الأسرة من الدخل الخاضع للضريبة والتي قد تشمل مجموعة من المصاريف، نذكر منها على سبيل المثال المصاريف المرتبطة بالتمدرس¹⁵.
- بالإضافة إلى تطبيق مبدأي: **الإنصاف العمودي** الذي يتجلى في إقرار تصاعدية الضريبة دون توقف (لذا اوجب توحيد المعدلات لإقرار هذا الإنصاف) و**الإنصاف الأفقي** الذي يهدف إلى تحقيق مقولة "نفس الدخل، نفس الضريبة"¹⁶.

الضريبة على الشركات:

يبقى إصلاح الضريبة على الشركات ضروريا على اعتبار أن إصلاح من هذا القبيل سيساهم في الرفع من موارد الدولة حيث أن فقط 27% من الشركات تتحمل عبئ هذه الضريبة. إصلاح يتجلى في محاربة الغش الضريبي عن طريق توظيف محققين لسد الخصاص في هذا المجال (340 محقق ل 169000 شركة بمعدل حوالي 497 شركة لكل محقق)¹⁷، ومحاربة التهرب الضريبي بمراجعة النصوص القانونية الضريبية لتلافي أي ثغرة قانونية قد يستعملها الملزم في تهربه من الضريبة.

إعادة هيكلة الضريبة على القيمة المضافة:

¹⁵ خلاصة الاقتراحات المنبثقة عن المناظرة الوطنية حول الجبايات المنعقدة بالصخيرات بتاريخ 29 و 30 أبريل 2013 ص 4،

¹⁶ نجيب أقصي، السياسة الضريبية في المغرب بوسبل إصلاح إقرار نظام مضريبي عادل، المعهد للإحصاء والاقتصاد التطبيقي

¹⁷ نجيب أقصي، السياسة الضريبية في المغرب بوسبل إصلاح إقرار نظام مضريبي عادل، المعهد للإحصاء والاقتصاد التطبيقي

أن الضريبة على القيمة المضافة يجب إعادة هيكلتها لتنتقل من أربع نسب اليوم (7 بالمائة و 10 بالمائة و 14 بالمائة و 20 بالمائة) إلى ثلاث نسب (10 بالمائة، و 20 بالمائة و 30 بالمائة)، مما سيتيح توفير موارد يمكن تعيينها لتمويل التغطية الصحية وغيرها من آليات التضامن.¹⁸

يتطلب إصلاح عميق لهذه الضريبة يتجلى في إقرار ضريبة حقيقية على كل القيمة المضافة مع فرض سعر مرتفع على الكماليات وإعفاء أو فرض معدل خفيف على الأساسيات.

ترشيد نظام الإعفاءات والنفقات الجبائية :

في هذا الصدد لا بد من إيجاد توازن عادل بين حياض النظام الجبائي ود عمال المقاولات والأسر وذلك عبر ترشيد نظام الإعفاءات والنفقات الضريبية.

ولذا وجب التوفر على رؤى واضحة وإطار شامل ومتكامل يأخذ بعين الاعتبار الأثر الاقتصادي الاجتماعي للنفقات الجبائية، وتقييمها وتحديد أهميتها الاستراتيجية بالنسبة للتنمية، وحساسيتها، والاختلالات الاقتصادية التي يمكن أن تتجمع عنها بالنسبة لمختلف القطاعات والأنشطة الاقتصادية وأحرص على عدم إزواجيتها مع أهدافها الأخرى من أجل إعانات الحكومية. وضع شروط لمنح الإعفاءات الجبائية¹⁹ :

- بتحديد مدتها في مدة زمنية معينة؛

- تحديد أهدافها و منحها في إطار تعاقدية يحترم دفتر تحملات؛

- بوضع آلية لتقييم نجاعتها مقارنة مع الأهداف المتوخاة؛

اقتراح ضرائب:

خلق الضريبة على الثروة:

أن بلدنا يتميز بفوارق طبقية صارخة لذا يعتبر إقرار ضريبة على الثروة ضرورة ليس على المستوى الاجتماعي وحسب بل وحتى على المستوى الاقتصادي حيث أن هذه الضريبة ستساهم في تحريك الرأسمال العقيم الذي يمثل نسبة هامة بالمغرب.

إحداث ضريبة على التضامن تمكن الأسر الميسورة من إعادة إرجاع الدعم الذي استفادت منه عن طريق صندوق المقاصة²⁰. مثال الضرائب والرسوم مطبقة في بلدان أخرى:

- الضريبة على الإرث (فرنسا و إسبانيا)؛
- الضريبة على الأملاك أو الثروة (فرنسا و إسبانيا)؛
- المساهمة الاجتماعية المعممة (فرنسا)؛
- الضريبة على المساكن الخالية (فرنسا)؛
- الضرائب المتعلقة بالبيئة (مثل الضريبة العامة على الأنشطة الملوثة بفرنسا)؛
- الضريبة على ارتفاع قيمة الأراضي ذات الطبيعة الحضرية (إسبانيا)

خلق جبائية متعلقة بالقطاع الفلاحي:²¹

¹⁸ نجيب أقصبي، السياسة الضريبية في المغرب: سبل الإصلاح وإقرار نظام مضر ببيع عادل، المعهد للإحصاء والاقتصاد التطبيقي

¹⁹ خلاصة الاقتراحات المنبثقة عن المناظرة الوطنية حول الجبايات المتعددة بالصخيرات بتاريخ 29 و 30 أبريل 2013 - ص 4

²⁰ خلاصة الاقتراحات المنبثقة عن المناظرة الوطنية حول الجبايات المتعددة بالصخيرات بتاريخ 29 و 30 أبريل 2013 - ص 4

اعتماد منهجية تدريجية لتضريب هذا القطاع تأخذ بعين الاعتبار خصائصه، مع التأكيد على أن مساهمة هذا القطاع بشكل فعال، يبقى رهينا بالقدرة على تصنيفه حسب فئات معينة من الملزمين الذين يتوفرون على قدرة إسهامية لأداء الضريبة وذلك في إطار مقارنة تشاركية بين السلطات العمومية والقطاع.

في الختام يمكننا القول إن الضريبة عمل في المؤسسات وتعبّر عن مدى مواطنة كل مواطن ، فالبرهان على المواطنة الحقّة هو تأدية الضريبة وأي إصلاح يجب أن يكون نتاجا لقناعة المواطن بجدوى تأديته للضريبة ليس عبر قوانين وإجراءات فوقية من هنا يعتبر طرح المسألة الضريبية للنقاش العام مسألة ضرورية لتحقيق هذه الغاية²².

جدير بالذكر أن بعض الدول قامت بمأسسة هذا النقاش عن طريق إنشاء "مجلس الاقتطاعات الجبرية" le conseil de "prélèvement obligatoire" الذي أنيطت به مهمة المشاورات والنقاشات الديمقراطية لإنشاء الضريبة. فما أوجنا في مغرب اليوم إلى مؤسسات ديموقراطية كهاته²³.

إن من شأن هذه المداخلة أن تشكل أرضية للتفكير من أجل صياغة توصيات بغية الوصول إلى نظام جبائي : عادل، متماسك ورافعة للتنمية الاقتصادية والعدالة الاجتماعية.

المراجع

أولا: باللغة العربية:

- تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي، النظام الضريبي المغربي: التنمية الاقتصادية والاجتماعي-2012،
- خلاصة الاقتراحات المنبثقة عن المناظرة الوطنية حول الجبايات المنعقدة بالصخيرات بتاريخ 29 و 30 أبريل 2013
- نجيب أقصبي، السياسة الضريبية في المغرب وسبل الإصلاح لإقرار نظام ضريبي عادل، المعهد للإحصاء والاقتصاد التطبيقي 18/11/2013-
- عصام القرني-من يدفع الضرائب بالمغرب؟/www.hespress.com/writers/
- عبد السلام أديب أزمة النظام الضريبي?/www.m.ahewar.org/s.asp
- سعاد التياي، الحوار الاجتماعي بين المواثيق الدولية والتشريعات الوطنية- نشر في الاتحاد الاشتراكي يوم 08 - 05- 2014
- المدونة العامة للضرائب 2017
- القانون المالي رقم 16.7 للسنة المالية 2017

ثانيا: المراجع باللغة الأجنبية:

²¹ خلاصة الاقتراحات المنبثقة عن المناظرة الوطنية حول الجبايات المنعقدة بالصخيرات بتاريخ 29 و 30 أبريل 2013 - ص 4

²² نجيب أقصبي، السياسة الضريبية في المغرب وسبل الإصلاح لإقرار نظام ضريبي عادل، المعهد للإحصاء والاقتصاد التطبيقي

²³ نجيب أقصبي، السياسة الضريبية في المغرب وسبل الإصلاح لإقرار نظام ضريبي عادل، المعهد للإحصاء والاقتصاد التطبيقي

- Najib Akesbi, Quelle Souveraineté Fiscale pour le Maroc ? Rabat, 16 septembre 2017.